مذهب السماع بين ابن عصفور وابن هشام^١ من خلال شرحيهما لجمل الزجاجي

د. حسن منصور أحمد سوركتي.*

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، سيدنا وحبيبنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطاهرين، وبعد فإن لكل نحوي منهجاً خاصاً به يميزه عن غيره، وتأتي أهمية تحديد ملامح المنهج في إطار الخلافات الكثيرة الماثلة في الكتب بين أبناء المذهب الواحد، فالمبرد مثلاً يتعقب سيبويه وينتقده وهما بصريان، والفراء يخالف الكسائي ويعارضه وهما كوفيان والأمثلة على ذلك كثيرة.

إن فلا يرتبط النحوي بهذه الصفة حتى تكون له آراؤه الخاصة ومواقفه التي يتميز بها ويرى الباحث من الجدير أن يفرق في دراسة النحو بين منهج يقوم على التقليد المطلق ونقل آراء الآخرين دون أي تغيير، وآخر يقوم على الابتكار والتجديد، والحاجة هنا ليست ملحة إلى التفصيل عن أصحاب هذين الاتجاهين فذلك كله من مستلزمات هذه الدراسة.

يتناول هذا البحث السماع عند ابن عصفور وابن هشام من خلال شرحيهما لجمل الزجاجي، وقد جاء اختصاص الباحث لهذين العالمين؛ لأن كليهما يمثل مدرسة نحوية قائمة بذاتها لها خصائصها وإرثها النحوي واللغوي الممتد، فابن عصفور يمثل المدرسة الأندلسية بينما يمثل ابن هشام المدرسة المصرية، والله الموفق.

أستاذ مشارك - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية اللغات - قسم اللغة العربية *

تعريف السماع في اللغة والاصطلاح:

أ. تعريف السماع في اللغة:

لكلمة سماع في اللغة معان متعددة من ناحية المدلول، يقولون: "سمع سماعاً إذا أنصت^(١)، وتعني الذكر الجميل والذكر القبيح^(٢)، كما تعني إظهار العيب^(٣)، وأيضاً جاء المعنى لاسم بطنٍ من بطون العرب^(٤)، كما جاءت بمعنى الغناء^(٥).

ب. تعريف السماع في الاصطلاح: يعرف ابن الأنباري السماع: فيقول: "هو الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"^(٦).

ويقول السيوطي: "وأعني به ما ثبت في كلام ممن يوثق بفصاحته، كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل البعثة وبعدها"^(٧).

ويقول الجرجاني: "هو ما لم تذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته"^(٨)، بعد أن عرف الباحث السماع لغةً واصطلاحاً يرى أنّ الضرورة تقتضي التعريف بأهم

(١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار عمران، ط٣، مادة سمع، ص ٤٦٦.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده، مكتبة ومطبعة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م تحقيق مصطفى السقا وحسن نصار، ج ١، ص ٣١٩، مادة "سمع".

(٣) أساس البلاغة، الزمخشري، بيروت، دار صادر، ط١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ٣٨٠، مادة "سمع".

(٤) المحكم والمحيط الأعظم، ج ١، ص ٣٢٠.

(٥) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مصر، شركة فن الطباعة، ط٥، ج ٣، ص ٤٠.

(٦) الإعراب في جمل الإعراب، أبو البركات الأنباري، دمشق، مطبعة الجامعة ١٩٦٧م، تحقيق سعيد الأفغاني، ص ٤٥.

(٧) الاقتراح في علم أصول النحو السيوطي، القاهرة، مطبعة السعادة، ط ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، تحقيق أحمد محمد هاشم، ص ٤٨.

المصادر التي يعتمد عليها السماع، ولعل المقصود بالمصادر هنا ما سُمع متواتراً أو آحاداً أو شاذاً في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو العرب الفصحاء. أعتمد النحويون علي السماع من الكلام العربي الفصيح الذي يحتج به باعتباره مصدراً أساسياً، يقول السيوطي: "أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"^(١). ويفصل السيوطي: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها علي اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس، وأن الذين نقلوا اللغة واللسان العربي الفصيح بعد فساد الألسن وأثبتوها في كتابٍ وصيروها علماً وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب، ويرى جواز الاعتماد على ما رواه القدماء، وقد دُونت دواوين كثيرة مشهورة مثل ديوان امرئ القيس والطرماح وزهير وجريير والفرزدق وغيرهم"^(٢). ومن خلال ما تقدم يتضح أن السماع يرتكز علي الأصول اللغوية ولا يخرج عليها وإن كان فصيحاً. يقول ابن عصفور: "الأصل في كلام العرب أن يُدل بلفظ المفرد علي المفرد والمثني علي المثني والمجموع علي المجموع ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل فتضع المفرد موضع المثني وموضع الجمع وتضع المثني موضع الجمع وموضع المفرد وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثني"^(٣). ومن الأمثلة التي توضح ذلك: قول الشاعر:

لا تُنْكروا القَتْلَ وقد سُبِينَا * في حَلَقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا^(٤)

^(٨) كتاب التعريفات، الجرجاني، بيروت، دار الكتب العلمية، وضع فرعية، محمد بابل، ص

١٤. فهارسه عيون السود، مادة "سمع".

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٥٧.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٥٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ٣، ص ٢٥.

(٤) شواهد الكتاب ج ١، ص ٢٠٩، شجينا: شجا العظم إذا اعترض في حلقه وأغصه.

يريد في حلوقكم فوضع المفرد موضع الجمع وأجراه علي السماع^(٥) ومنه قول الشاعر:

كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُرْكِييْنِ قَدْ غَضِبَا^(٦)

أراد "وجهًا تُرْكِييْنِ" فوضع المفرد موضع الاثنين للضرورة^(١). ومن الأمثلة قولهم: "حنانيك ودواليك"^(٢). أراد به "حنانًا بعد حنان"^(٣)، أو "تحننًا بعد تحنن" ومنه قول الشاعر:

تَحْنَنُ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيْكُ * * فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا^(٤)

وقول الشاعر: فقالت حنانٌ ما أتى بك هاهنا^(٥)

وقد اختلف النحاة في تثنية حنان، أهى تثنية يشفع بها الواحد، وهل المراد إجابة موصولة بأخرى، ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول بآخر، أم تثنية يراد بها التكثر؟

يري السيوطي أن القولين أصحهما الثاني^(٦). بينما يرى السهيلي أن القول الأول هو الصحيح ويقول أن المراد: "رحمة في الدنيا، ورحمة في الآخرة"^(٧) ورُدَّ ما ذهب إليه بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة يقول طرفة: (٨)

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج٣، ص ٢٥.

(٦) شواهد خزانة الأدب للبغدادي، ج٧، ص ٥٣٢. وتماثته: مستهدف لطعان غير منجر، غير منجر: لا تدخل الطعنات فيه.

(١) شرح الزجاجي لابن عصفور، ج٣، ص ٢٦.

(٢) المرجع نفسه، ج٣، ص ٢٦.

(٣) المرجع نفسه، ج٣، ص ٢٦.

(٤) ديوان الحطيئة، بيروت، المكتبة الثقافية، ص ٧٢ - المقتضب المبرد - القاهرة، ١٤١٥هـ -

١٩٩٤م تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ج٣، ص ٢٢٤.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، ج١، ص ١٨، وتماثته: أنو نسب أم أنت بالحي عارف.

حنانيك بعض الشر أهون من بعض

كما يذهب يونس إلى أنّ "لبيك" اسم مفرد وأصله قبل الإضافة "لبّا" مقصورة قلبت ألفه ياءً لإضافته إلي الضمير كما قلبوا في لديك وعليك^(٩)، ويقول المبرد: "واعلم من المصادر التي لا أفعال لها تجري عليها وإنما يوضح موضع المصادر ما يكون مثني للمبالغة وذلك قولك "لبيك وسعديك وحنانيك"، إنما أراد "حنان بعد حنان"، أي كلما كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى، وتأويل حنانيك إنما هو رحمة بعد رحمة يقال: تحنن فلان علي فلان إذا رحمه. والشاهد "تحنن عليّ هداك الملّيك":^(١٠) وقال آخر:

أبا منذر أفنيئت فاستبق بعضنا * حنانيك بعض الشر أهون من بعض

يقول المبرد: "فهذا ممّا يجوز إفراده، فإن أفردت فأنت مخير وإن شئت نصبت بالفعل، وإن شئت ابتدأت، فإن ثنيت لم يكن إلّا منصوباً لأنه وضع موضع مالا يتمكن نحو: "لبيك وسعديك".

وأما تأويل قولهم "لبيك"، فإنما يقال: "ألب فلان على الأمر إذا لزمه ودام عليه فمعناه: مداومة على إجابتك ومحافظة على حقك"^(١١).

يفصل ابن يعيش: "إن حنانيك ودواليك الغرض من التنبيه فيها التذكير، وأنه شيء يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنين فقط كما تقول: "أدخلوا الأول فالأول"

(٦) همع الهوامع، ج ٢، ص ٨٢ - ٨٣.

(٧) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٨٣.

(٨) ديوان طرفه بن العبد، مطبعة طرند، ص ٦٦ وصدرة: أبا منذر أفنيئت فاستبق بعضنا، شواهد الكتاب، ج ١، ص ٣٤٨، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٨.

(٩) همع الهوامع، ج ٢، ص ٨٣.

(١٠) المقتضب، ج ٣، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(١١) المرجع نفسه، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

والغرض أن يدخل الجميع، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير: تحنن علينا تحنناً وثني مبالغة وتكثيراً أي: "تحنن بعد تحنن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وإنما يراد بها التكثير. واستشهد بقول الشاعر:

فقلت حناناً ما أتى بك ههنا * أدو نسب أم أنت بالحي عارف

فرفع لما أفرد لأنه لم يدخله معنى غير الذي يوجبه اللفظ كما كان ذلك في حال التثنية فإذا قلت "حنانك" فهو منصوب بفعل مضمر تقديره: "تحنن تحنناً بعد تحنن" لكنهم حذفوا الفعل لأن المصدر صار بدلاً منه كما كان ذلك في "سقياً لك ورعياً" والتحنن الرحمة والخير فمعنى قول القائل حنانك تحنناً بعد تحنن أي كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولاً بآخر من رحمتك^(٣).

يرى سيبويه: "أن حنانك تثنية حنان لأنه سمع لب ولم يسمع لباً"^(١). ويوافقه ابن يعيش في تثنية دوايك: يقول: "كأنه مأخوذ من المداولة وهي المناوبة فدوايك تثنية دوال ودوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التثنية مستشهداً على ما أجازه بقول الشاعر:

إذ شقَّ بُردٌ شقَّ بالبُرد مثله * دوايك حتى ليس للبُرد لابس^(٢)

أي: "متداولين"^(٣)، وعند السيوطي، "تداولنا"^(٤) إلا أن كليهما ذهب إلى أنها وقعت موقع الكثرة.

(٣) شرح المفصل، ج ١، ص ١١٨.

(١) الكتاب، سيبويه، بيروت، دار الجيل ط ١، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هرون، ج ١، ص ٣٥٢.

(٢) شواهد شرح المفصل، ج ١، ص ١١٨، دوايك: تداولنا، برد: ثوب.

(٣) شرح المفصل، ج ١، ص ١١٨.

(٤) همع الهوامع، ج ٢، ص ٨٢.

يقول ابن عصفور: "والمسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه كل شيء من شيء واحد أو مستقلين بأنفسهما مثل قولهم: "رجل عظيم المناكب وليس له إلا منكبان" (٥). يرى ابن هشام أن كل شيئين من شيئين فتنيتهما جمع ويجوز ذلك سماعاً مستشهداً بقوله تعالى: "إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا" (٦) وقرنه بالمثل: "ضربت رعوس الزيدين". ويقول ابن هشام: ويجوز أن تقول "ضربت رأسيهما"، والأول أكثر في كلام العرب، أي: "قطعت رعوس الزيدين" - فكرهوا أن يجمعوا بين تثنيتين في كلمة واحدة فصرفوا الأول إلى لفظ الجمع لأن التثنية جمع في المعنى ولأن معنى الجمع ضم شيء إلى شيء.

وقد تقع على القليل والكثير (١) وقد دعم موقفه بقول الراجز: وَمَهْمَهَيْنِ قَذْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهْرَاهُمَا مَثَلُ ظَهْرُ التَّرْسَيْنِ (٢) حيث جمع بين اللغتين (٣)، وَمَهْمَهَيْنِ: خفض بواو "رب"، قَذْفَيْنِ ونعت ومرتين: نعت ظهراهما: ابتداء، مثل، خبره، الترسين: إضافة. ويشترط سيويوه على اطراد السماع في أن يكون الشيطان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه وذلك قولك: "ما أحسن رعوسهما وأحسن عواليهما" (٥)،

(٥) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٣، ص ٢٧.

(٦) سورة التحريم، الآية رقم ٤.

(١) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ٣٧٧.

(٢) شواهد الكتاب، ج ٣، ص ٦٢٢. * يصف الشاعر فلاتين بعيدين لا نبت فيهما وشبههما بالترسين في الاستواء: المهمة: الفلاة، القذف: بعيدة تتقاذف، المرة: المفازة التي لا تنبت فيها، الجمل، ص ٣١٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٣٧٧ - ٣٧٨.

(٥) الكتاب، ج ٣، ص ٦٢١.

واستدل بقوله تعالى: "إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا"^(٦) "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا"^(٧)

وزعم يونس أنهم يقولون: "ضع رحالهما وغلماهما، وإناهما اثنان" وقال تعالى: "كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ"^(٨) كما زعم أنهم يقولون "ضربت رأسيهما"^(٩). جرى الخلاف سجلاً بين أهل البصرة وغيرهم في كون الجمع في موضع التنثية مقيساً في كل شيئين من شيئين، فبينما يجعل أهل البصرة السبب في ذلك كراهية استئصال الجمع بين شيئين مع عدم اللبس، يزعم الفراء ومن تبعه أنه إنما ساغ ذلك في كل شيئين من شيئين لأن كل عضو مفرد في الحيوان بمنزلة ما للحيوان من عضوان، ولذلك جعلت دية العضو الواحد من الإنسان دية العضوين المتساوين، فلذلك جمعت في موضع التنثية، لأن العضوين إذ ذاك تنزلان منزلة أربعة أعضاء^(٩). ويرى ابن عصفور عدم جواز هذا الاتجاه لأنه لو كان كذلك لوجب أن ينزل العضو الواحد منزلة اثنين، فيقال: "قطعت رأس الكبشين" وذلك غير جائز فدل ذلك على فساده^(١). ويذهب السهيلي إلى أن العرب فضلوا: "ضربت رأسيهما على ضربت رأسي الزيدين" لما رأوا المضاف والمضاف إليه اسماً واحداً^(٢). ويرى السيوطي أن معنى القياس على المسموع نحو: "دخلت الدار" فيقاس عليه، "دخلت البلد والبيت" بخلاف ما لم يكثر نحو: "ذهبت الشام، وتوجهت مكة" فيسمع، ولا يقاس عليه^(٣)، كما يذهب إلى ذلك ابن جني، حيث يقول: "وإن شذ شيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه

(٦) سورة التحريم، الآية رقم ٤.

(٧) سورة المائدة، الآية رقم ١٣٨.

(٨) سورة الشعراء، الآية رقم ١٥.

(٩) الكتاب، ج ٣، ص ٦٢١.

(٩) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٣، ص ٢٧.

(١) نفس المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٧.

(٢) نتائج الفكر في النحو، ص ٢٨٣.

(٣) همع الهوامع، ج ٣، ص ٦.

إلى ما انتهى إليه استعماله^(٤). إذن يبرز إجماع بين النحويين على إطراد السماع واستعماله من خلال الأصول اللغوية. ويقول السيوطي: "والحق بالمتنى في الإعراب ألفاظ تشبهه وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية، منها ما يراد به التكثر كما في قوله تعالى: "ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ"^(٥) لأن المعنى "كرات" إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين بل كرات، ومثله قولهم: "سبحان الله وحنانيه" أي حناناً بعد حنان^(٦). وكذلك قول الشاعر:

ومهمهين قذفين مرتين.

أي مهمة بعد مهمة، وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة والعطف. كما استشهد بقول الشاعر:

قد بلغا من المجد غايتها^(٧). وذلك لشبهه بالمتنى^(٨).

و يرى ابن جني ضرورة الاحتذاء بما نطقت به العرب: يقول: "واعلم أنك إذا أذاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"^(٩) وذهب ابن عصفور إلى أن جمع مهلب "المهالبة"، وفي جمع الأحوص "الحوص" وقال هذا موقوف على السماع^(١٠). ويقول: الخيل: "إن نحو ذلك قولهم في المسامعة مسمعي والمهالبة مهلبي، لأن المهالبة

(٤) الخصائص، ابن جني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، ج ١، ص ١٦٢.

(٥) سورة الملك، الآية رقم ٤.

(٦) همع الهوامع، ج ١، ص ١٩٤.

(٧) شواهد شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تقديم حسن حمد، ج ١، ص ٢٩. وصدرة: إن أبأها وأبأ أبأها.

(٨) همع الهوامع، ج ١، ص ١٩٤.

(٩) الخصائص، ج ١، ص ١٦٢.

(١٠) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ١، ص ٨٢.

والمسامحة ليس منها واحد اسماً لواحد" (٣) لقد كانت لابن عصفور آراء جريئة خالف فيها النحاة منها: يرى أن كل صفة للمذكر أو المؤنث لا يجوز جمعها بالواو والنون كما لا يجوز جمع المؤنث بالالف والتاء وإن جاء فهو موقوف على السماع، ويجوز في كل مصغر لما لا يعقل مثل: "دُريهمات" "دُنينيرات" وما عدا ذلك لا يجوز جمعه بالالف والتاء إلا حيث سمع نحو: "حمامات وسرادقات" (٤). ويرى السيوطي أن ذلك شاذ (٥).

ونقل ابن منظور أن "سرادقات" جمعوه بالتاء وإن كان مذكراً حين لم يكسر (٦). يقول ابن عصفور: "والذي لا يستعمل إلا في النداء خاصة ينقسم قسمين: مقيس ومسموع فالمسموع: "يا هناه ويافلُ واللهم " فأما "يا هناه" فكناية عن النكرات" وأما "فلُ" فكناية عن علم ولا يستعمل أبداً إلا في النداء وفي ضرورة الشعر (٧). يوافق ابن هشام ابن عصفور في رأيه فيما يتعلق باستعمال "فلُ" في ضرورة الشعر ولكن يخالفه في كونها كناية عن علم، حيث يرى أنها كناية عن الغائب وأنه ليس بترخيم ولو كان ترخيماً ل قيل "يا فلا" (٨).

ويرى ابن هشام أن "هناه" نداء مفرد ولا يقال: "رأيت هناه" لأنه اسم اشتمل على النداء خاصة وأنه قد سمع (٩):

قَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هُنَاهُ * وَيُحْكُ الْحَقُّ شَرًّا بَشَرًا (١٠)

(٣) الكتاب، ج ٣، ص ٣٧٨.

(٤) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ١، ص ٨٢.

(٥) همع الهوامع، ج ١، ص ٨١.

(٦) لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، تحقيق عبدالله الكبير، ج ١٠، ص ١٥٧ (سردق).

(٧) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٠٥.

(٨) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٢٤٥.

(٩) المرجع نفسه، ص ٢٤٥.

ويتفق معه ابن يعيش بقوله: فمعنى "يا هناه" "يارجل"، "وهناه" لا يستعمل إلا في النداء . ويقول هي "هن وهنة" كنايةات عن جنس المذكر والمؤنث.^(٤) وقد ذكر الهرمي: من ذلك قولهم: "ياهناه أقبل" معناه "يارجل أقبل" وقد استشهد بقول أمري القيس السابق:

قد رابني قولها ياهُناه* ويحك ألحقتُ شرّاً بشرّ

معناه: يارجل^(٥).

اختلف النحاة في "قل" و "قلة" فقل هما منقوصان من "فلان وفلانة" بحذف الألف والنون ترخيماً^(٦)، خلافاً لابن هشام الذي يرى أنهما ليسا بترخيم، وقيل: هما كنايةتان عن نكرة من يعقل بمعنى "يارجل ويا امرأة"^(٧) وفاقاً لابن يعيش وخلافاً لابن عصفور الذي يرى أنهما كناية عن علم.

ويرى المبرد أن "قل وقلة" كنايةتان فقولك "ياقل أقبل" كناية عن نكرة وليس بترخيم "فلان" لأنها لو كانت ترخيماً لقلت "ياقلا أقبل".^(٨)

إذن الاتفاق بينهم في كونها كناية وفي كونها ليست بترخيم.

ويقول ابن عصفور: "ونقول للمؤنث "ياقلة".^(٩) يرى ابن عصفور أن ماذهب إليه الفراء بترخيم "قل عن فلان" مردود ويعضد رأيه بماذهب إليه سيبويه الذي يرى أنه

---

(٣) ديوان أمري القيس، ديوان، بيروت، دار المعرفة، ط ٣ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، أعتى به وشرحه عبدالرحمن المصاوي، ص ١٠٦، شواهد شرح المفصل ج ١٠، ص ٤٨.

(٤) شرح المفصل، ج ١، ص ٤٨.

(٥) المحرر في النحو، الهرمي، مصر، تحقيق منصور على محمد عبدالسميع، دار السلام للنشر ط ١، ٢٠٠٥ م، ج ٢، ص ٧٧٠.

(٦) همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٥.

(٧) الكتاب، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٨) المقتضب، المبرد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، تحقيق حسن حمد، ج ٤، ص ٢٣٧.

غير مرخم و إنما هو اسم مختص يقول: "وهو الصحيح ومذهب الفرّاء باطل لأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف، فلو كان ترخيم فلان لقالوا "يا فلا" ولجاء على الأصل في بعض المواضع فيقال "يا فلان" فدل ذلك على أنه ليس بمرخم^(٣). يذكر السيوطي ما يوافق هذا الرأي . يقول: "فل وفلة من الأسماء التي لازمت النداء فلم يتصرف فيهما بأن لا تستعمل مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً بل لا تستعمل إلا في النداء وهي قسمان: مسموع ومقيس فمن المسموع "فل للرجل وفلة للمرأة": يقال: "يا فل ويا فلة" وقد جرى "فل" في الضرورة في قول الشاعر:

في لُجّة أمسك فلاناً عن قُل^(١)

يرد السيوطي على من يدعى أن الذي ورد في قول الشاعر هو "فلان" صيره الشاعر كذلك ضرورة وليس هو المختص بالنداء حيث يرى أن "فل وفلان" أصلهما مختلف، "فل" كناية لمنادى "وفلان كناية عن اسم"^(٢) ويرى ابن هشام أن "قُل" خفض بعن^(٣) كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور ويعلل بأن "فل" استعمل في غير النداء فجرت بحرف الجر للضرورة^(٤).

ويلخص ابن عقيل فيقول: "خُص بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره إلا في ضرورة الشعر ومن ذلك "فل" كناية عن علم المذكر "وفلة" كناية عن علم المؤنث بمعنى "فلان وفلانة" فحصل فيهما الحذف فلا يستعملان منقوصين في غير النداء إلا في

(٢) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٣) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٠٧.

(١) شواهد الكتاب، ج ٢، ص ٢٤٨، اللجة: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

(٢) همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٢٤٦.

(٤) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٠٧.

ضرورة^(٥) صحيح ابن عقيل يوافق البصريين في كون "قل وفلة" كنايةتان. ولكنه في السياق ذاته يورد كلاماً مختلفاً فيما يتعلق بترخيم "قل وفلة". يقول ابن مالك: "وقولهم: "يا فلة دليل على أن "يا فل" ليست ترخيم "يا فلان" مع أنه لو كان ترخيماً لوجب أن يقال فيه "يا فلان" كما يقال في عماد: "يا عما"، لأن الترخيم لا يحذف فيه مدة ثلاثة^(٦).

فكما أن الضرورة تبيح وقوع بعض الأسماء في غير النداء كقوله: في لجة أمسك فلاناً عن قُل^(٧)

إذن ابن مالك متناقض فيما ذهب إليه، فهو يوافق البصريين في كون "قل وفلة" كنايةتان علم المذكر والمؤنث^(٨). ويخالفهم في كونهما حصل فيهما الحذف ولعله يتفق مع رأي الكوفيين في ذلك^(٩).

وكذلك ممّا يؤكد على تضارب الروايات التي نسبت لابن مالك زعم أن "قل وفلة" بمعنى رجل وامرأة كما أن جماعة بمعنى زيد وهند أمّا قوله: في لجة أمسك فلاناً عن قُل

يقول ابن هشام: "هل قُل الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة والصواب أن أصل هذا "فلان" وأنه حذف الألف والنون للضرورة^(١٠) كقول لبيد:

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بيروت، المكتبة العصرية، ط ١٩٩٨م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٦) شرح الكافية الشافية، دار المأمون للتراث، تحقيق عبدالمنعم هريدي، ج ١، ص ١٣٢٨.

(٧) المرجع نفسه، ج ١، ص ١٣٢٨.

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن مالك، دمشق، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٢م، تحقيق محمد كامل بركات، ج ٢، ص ٥٤٢.

(٩) همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٥.

(١٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ٤٢.

درس المَنَا بُمتالِعِ فأَبانِ * وتَقَادِمَتْ بِالْحُبْسِ بالسَّوْبَانِ

أي درس المنازل^(٤)، وعند سيبويه إنهما كناية عن نكرتين "رجل وامرأة".^(٥)
يعلل ابن السراج أن "قل" "وفلة" ليسا مرخمين بأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي
فينقص في النداء، ولأنهما ليسا بعلمين^(٦). ويرى الزمخشري: "فلان وفلانة"، كنايتين
عن أسماء الأناسي.^(٧)

يتحدث ابن الحاجب بقوله: "أعلم أنه قد جاءت أسماء لا تستعمل في غير النداء
وهي "قل وفلة" وليست "قل" "ترخيم" فلان "ولا" فلة "ترخيم فلانة" وإلا لم يجر في
المذكر إلا ؛ يا "فلا"، إلا على مذهب الفراء، ولو كان ترخيم فلان لقل في المؤنث
"يافلان" بحذف تاء "فلان" ومن ذلك: يامكرمان ويا نومان ويا لؤمان أي: يا كريم
ويانائم، ومن ذلك: "خباث ولكاع"^(٨) تستعمل "قل" عند الصيمري في ضرورة
الشعر. أعلم أنه يستعمل في النداء من الأسماء مالا يستعمل في غيره، وذلك لقوة
النداء على التغيير، فمن ذلك ؛ "ياهناه" بمعنى "ياهن"، "وهن" كناية عن الجنس،
فمعناه يا إنسان، ومنه "يانومان"، يراد به "يا كثير النوم"، ويأفسق بمعنى "يا فاسق"،
"ويا خباث" و"يالكَاع"، ولا يجوز أن ينعت منها شيء، لأنها أسماء لا تقع إلا في
النداء، ولا تستعمل في غيره إلا في ضرورة الشعر كما قال الحطيئة:^(٩)

^(٤) ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، بيروت، دار صادر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ص ٢٢.

المنا: المنازل، متالع: جبل، أبان والحبس: جبلان، السوبان: دار لبني تميم، تقادمت: قدمت.

^(٥) الكتاب، ج ٢، ص ١٩٨.

^(٦) الأصول في النحو، ابن السراج، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٩٦م، تحقيق عبدالحسين
الفتلي، ج ١، ص ٣٤٩.

^(٧) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، بيروت، دار الكتب، ط ١٩٩٩م، ص ٤٣.

^(٨) الكافية في النحو، شرح الاسترأبادي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٩٨٢م ج ١، ص
١٦١.

^(٩) ديوان الحطيئة، ص ٢.

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوَى * إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لُكَاعُ
ولا يقاس على هذه الأسماء، فلا تقول: "يا كفار" ولا غير ذلك^(١)، فلم يذكر
الصيمري "فل وفلة"، وإنما ذكر أشباههما. ومما جاء على السماع النداء في "يا أبت
ويا أمة".

يقول ابن هشام: "ومما لا يستعمل إلا في النداء خاصة قولهم: "يا أبت ويا أمة"، لا
يؤنثان إلا في النداء خاصة فلا يقال "خرج أبتني"، و"لا جاءت أمتي" ولا يجمع بين
"هاء" أبت وأمة في النداء وبين "ياء" الإضافة لأن الهاء عوض عن الياء فلا يقال:
"يا أبتني بإثبات الياء، ويا أمتي بإثبات الياء فيجمع بين الهاء والياء لأنها منها"^(٢)
مستشهداً بقوله تعالى: "يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ"^(٣).

يرى ابن هشام أن "ياأبت" نداء مضاف والهاء في آخره التي تصير في اتصال
الكلام بالتاء لأنها مشبهة بهاء التأنيث عوضاً من ياء الإضافة. فإذا وقفت قلت:
"يا أبة ويا أمة" كما تقول "يا عمه وياخاله" وهذا مذهب البصريين^(٤).

يزعم ابن هشام أن هذا مذهب البصريين ولكن ليس على وجه الإطلاق لأن
السيرافي يقول: "أن الأصل في نداء الأب والأم قبل دخول علامة التأنيث فيهما أن
يقال: "يا أب ويا أم" بالكسر من غير "يا" وبالياء "يا أبي ويا أمي" وبالألف مكان
الياء "ياأبا ويا أماً"^(٥)، ومما يعضد هذا الموقف ما ذكره ابن يعيش، يقول: "ولا تدخل
هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه، لو قلت: "ياخالي وياعمي وياخالتي

(١) التبصرة والتذكرة، الصيمري دمشق، دار الفكر، ط ١ ١٩٨٢م، تحقيق فتحي أحمد مصطفى،

ج ١، ص ٣٥٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٢٤٨.

(٣) سورة مريم، الآية رقم ٤٣.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن هشام، ص ٢٤٨.

(٥) الكتاب، ج ٢، ص ٢١١

ويا عمت" لم يجز لأنه كان يلتبس بالموثف فأما دخول التاء على "الأم" فلا إشكال فيه لأنها مؤنثة وأما دخولها على "الأب" فلمعنى المبالغة ففيه لغات: قالوا: "يا أبت" بالكسر، ويا "أبت" بالفتح و"أبتا" بالألف، وإذا وقفت قلت "يا أبتاه وأمتاه" وأن يكون من قال: "يا أبت أراد "يا أبتا" فحذف الألف تخفيفاً وساغ ذلك لأنها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف.

وأما من قال: "يا أبتا ويا أمتا" فإنه أراد الياء إلا أنه استقلها فأبدل من الكسرة فتحة ثم قلبها ألفاً لأنها متحركة مفتوح ما قبلها وقد أثبت ابن يعيش مجيء "يا أبتا" بقول القائل:

يا أبتا علكَ أو عسأك^(١)

ويقول ابن عصفور: "يجوز أن تقول: "يا أبتا ويا أمتا" فتجمع بين التاء والألف التي هي عوض من ياء الإضافة".^(٢) يخالف ابن عصفور الفراء وأصحابه من أهل الكوفة لأنهم لا يققون بالهاء ويرى أن الوقف عليها بالهاء لأنها علامة تأنيث على كل حال وإن كانت عوضاً.^(٣) يفصل الخليل بأن ما جاء في تصريح "أبة وأمة" سمع من العرب ويزعم: أنه سمع من العرب من يقول: "يا أمة لا تفعلي" والهاء بمنزلة الهاء في "عمة وخالة" لأنك تقول في الوقف "يا أمة ويا أبة" كما تقول "يا خالة" وتقول "يا أمتاه" كما تقول "يا خالتاه"، وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضاً عن حذف الياء، وأرادوا أن لا يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء وأنهم لا يكادون يقولون "يا أباه ويا أمّاه" وهي قليلة في كلامهم.^(٤) إذن ثبت ورود هاتين الكلمتين على السماع واطرادهما في كلام العرب

(١) شرح المفصل، ج ٢، ص ١٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٠٣.

(٣) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٠٣.

(٤) الكتاب ج ٢، ص ٢١١.

الفصحح وأن الخلاف ليس في الأصل ولكن في تعدد اللغات، وكثرة ما جاء من ذلك تزويد قول من قال "يا أبت" بالفتح أنه أراد "يا أبتا بالألف" قوة، كما أن الكسرة تبقى دليلاً على الياء^(١) يقول ابن مالك:

وفي النداء أبتِ أمتِ عوض * واكسر أو افتح ومن الياء التاء عوض
يشرح ابن عقيل يقول: يقال في النداء "يا أبت" و"يا أمت" بفتح التاء وكسرها ولا يجوز إثبات الياء فلا تقول "يا أبتى ويا أمتي" لأن التاء عوض من الياء فلا يجمع بين العوض والمعوّض منه، هذا وقد أورد ابن عقيل ثبوت الياء والألف المنقلبة عن ياء المتكلم بالشواهد السماعية الآتية:^(٢)

أيا أبتى لا زلت فينا فإنما * لنا أمل في العيش مامت عائشا

وقول الراجز:

تقول بُنتي قد أنى أناكا * يا أبتا علّك أو عساكا.

أحياناً تختلف نظرة النحويين في تحديد المسموع الذي يمكن أن يكون قاعدة وأصل يقاس عليهما، وذلك في قولهم عن "فَعَال أو فُعَل أو مَفْعَلان، ويرى ابن عصفور أن هذه أسماء عدلت لأغراض النداء لأن العدل لا يكون إلا في النداء خاصة وفي المعرفة وهذه الأسماء لا تكون معرفة إلا في النداء خاصة.^(٣)

يكرر ابن هشام نفس الرأي ويقول: "أن قولهم: "يا مخبثان ويا فاسق ويا كاع ويا خبث" يراد بها يا خبيث ويا فاسق، ويا لكعة"، ولا يستعمل إلا في النداء خاصة"^(٤) ووافقهم السيوطي محدداً مدلولات هذه الأسماء حيث يذكر أن هذه الأسماء معدولة

^(١) شرح المفصل، ج ٢، ص ١١.

^(٢) شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٧٦.

^(٣) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٠٩.

^(٤) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٢٤٥.

في النداء بعضها مسموع وفيها "مفعلان" في المدح والذم والذي سمع منه ستة ألفاظ "مكرمان" للعزيز المكرم وملايمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان، ومنها فُعل المعدول في سب المذكر، وأيضاً المسموع منه "يالكع ويأفسق ويأخُبث ويأغدر" وهي معدولة عن ألكع وفاسق وخبيث وغادر"، وأمّا المقيس "فَعَال" المعدول في سب المؤنث نحو "يالكاغ"، ويا خباث "ويافساق"، بلا خلاف بين النحويين . ولكن الخلاف في فعال بمعنى الأمر نحو جلاس ونطاق، بمعنى أجلس و انطق^(١).

يرى ابن الأعرابي أن فاسق لم يسمع في شيء من كلام الجاهلية ولا في شعرهم وأن لكاع معدول عن "لكعاء": يقال رجل "لكع" أي: "لئيم" وامرأة لكعاء وقد لكع لكاعة فهو ألكع معدول عنه ولذلك لا ينصرف. واستشهد بقول الأصمعي:

أطوف ما أطوف ثم آوى * إلى بيتٍ قَعِيدُهُ لَكَاعٍ^(٢)

ويخلص ابن يعيش إلى أن "فساق" معدول عن فاسق والفساق هو الفاجر، وأصله الخروج عن الأمر بالشاهد السماعي من قوله تعالى: "فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ"^(٣) أي خرج عن ذلك^(٤).

ويفصل ابن مالك بقوله:

وَقُلْ بَعْضُ مَايُخَصُّ بِالنَّدَاءِ * لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطْرَدَا

فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنُّ يَأْخُبَاتٍ * وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

وَسَاغَ فِي سَبِّ الذَّكَورِ فُعْلٌ * لَا تَقْسُ وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

يشرح ابن عقيل ماسبق قائلًا: " من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء نحو: يالؤمان للعظيم اللوم، ويانومان للكثير النوم وهو المسموع" وأشار بقوله " وأطردا في

(١) همع الهوامع، ج ٢، ص ٤٧.

(٢) ديوان الحطيئة، ص ٢٥٦، شواهد شرح النفصل ج ٤، ص ٥٧.

(٣) سورة الكهف، رقم ٥٠.

(٤) شرح المفصل، ج ٤، ص ٥٧.

سب الأنتى إلا أنه ينقاس استعمال "فعال" مبنياً على الكسر في ذم الأنتى وسبها من كل فعل ثلاثي نحو: "ياخباث ويافساق ولكاع"، وقد أورد ابن عقيل أن "لكاع" سباً للأنتى وظاهر أنه غير مستعمل في النداء وذلك في قول الحطيئة:

أطوف ما أطوف ثم آوى * إلى بيت قعيدته لكاع

والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف أي: بيت قعيدته مقول لها يالكاع . وكذلك ينقاس استعمال فعال مبنياً على الكسر ومن كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر نحو: "نزال وضراب وقتال" أي: أنزل وأضرب وأقتل، وكثر استعمال فُعِلَ في النداء خاصة مقصوداً به سب الذكور نحو: يافسق وياغدر وياكع ولاينقاس ذلك^(١).

إذن تجدر الإشارة إلى أن العلماء يتفقون على سماعية هذه الأسماء ماعدا "لؤمان" فبينما عدّها ابن عصفور قياسية اختار ابن مالك كونها سماعية^(٢).

وأيضاً "مفعلان" فيزعم ابن عصفور أنها تأتي في النداء خاصة وهي علم مصروف^(٣) وينقل الزجاجي أنها قد تأتي في غير النداء ممتعة عن الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون في قولهم: "هذا زيد ملأمان، وهذه هند ملأمانة"^(٤) وهنا يرى الباحث أن ابن عصفور يتحقق من سلامة بعض الشواهد التي ينقلها الزجاجي.

ومما سمع في النداء قولهم: "يازيد والغلام" بالنصب والرفع، أمّا الرفع فعلى اللفظ، وأمّا النصب فعلى الموضع.

(١) شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٧٧.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ٤٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٠٩.

(٤) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٠٩.

يرى ابن هشام أن ذلك جائز سائغ على السماع ويرى أن للعرب لغات في هذا أجودها أن تقول "يا غلام أقبل" بالنصب لأن "غلام" نداء مضاف إلى المتكلم بحذف الياء من "غلامي" استخفافاً لكثرة الاستعمال وبنفي الكسرة من الميم لتدل على ذهاب الياء مستشهداً بقوله تعالى: "يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا"^(٥)

ويوجه ابن هشام القراءة في قوله تعالى: "يَا جِبَالَ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ"^(٦)

"فالطير" بالنصب معطوف على موضع "جبال"، وبالرفع عطف على جبال في اللفظ.^(١) وإليه يذهب الخليل وسيبويه ويزعم أن السبب في ذلك لأن هذا من المواضع التي يرد فيه الشيء إلى أصله.^(٢) ورأي ابن هشام السابق يوافق رأي ابن الأنباري الذي يقول: "إن الرفع والنصب جازا في "يازيد والحارث" و "الحارث" في الوصف من المحل تارة في اللفظ وتارة على الموضع

كما في قوله تعالى: "يَا جِبَالَ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ"^(٣) والطير بالرفع والنصب، فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع.

ويقول أبوحيان الأندلسي: "وهذا يجوز لأن قبله معه، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف فكما لا يجوز: "جاء زيد مع عمر ومع زينب إلا العطف كذا هذا"، وقرأ السلمي وابن هرمرز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عيلة وجماعة من أهل المدينة وعاصم في رواية "والطير" بالرفع عطفاً على لفظ

(٥) (سورة هود، ٥١).

(٦) سورة سبأ، ١٠.

(١) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٢٤١.

(٢) الكتاب، ج ٢، ص ١٨٧.

(٣) سورة سبأ، ١٠.

ياجبال، وقيل عطفاً على الضمير في أويّ وقال: وسوّغ ذلك الفصل بالظرف، وقيل: رفعاً بالابتداء والخبر محذوف أي "والطير تؤوب والآنة الحديد"^(٤) ويقول ابن يعيش وهو يذهب إلى مذهب ابن هشام بن حيان: "وأما العطف بحرف نحو: "يا عمرو والحارث والحارث"، إذا عطفت اسماً فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه وجهان: الرفع والنصب، تقول في الرفع "يازيد والحارث" وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني، وقرأ الأعرج: "ياجبال أويّ معه والطير"، وتقول في النصب "يازيد والحارث" وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمرو الجرمي وقراءة العامة "ياجبال أويّ معه والطير" بالنصب، وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت "يازيد والحارث" فالرفع هو الاختيار عنده، وإذا قلت "يازيد والرجل"، فالنصب هو المختار، وذلك "أن الحارث وحارثاً" علماً وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولها، والألف واللام في الرجل قد أفادتنا معنى وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام النصب أيضاً لأنهما بمنزلة الإضافة.^(١)

يرى ابن عصفور أن ما ذهب إليه سيبويه صحيح في إجازته للرفع والنصب في "يازيد والغلام" واختياره الرفع، وأن ما ذهب إليه أبو عمرو في اختياره النصب خطأ لأنه إنما كان يحكم له بحكم العرب لو صحت مباشرته لـ "يا"، وأما الألف واللام فتمنع من ذلك فلما تعذرت المباشرة لم تكن بمنزلة المباشر فصار كسائر التوابع، كما يرى أن مذهب المبرد باطل بتفريقه بين "يازيد والرجل" و"يازيد والحارث" وإجازته للنصب مع الألف واللام^(٢). وتحدث ابن مالك عن المسألة قائلاً:

(٤) البحر المحيط، أبوحيان، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ٢ ١٣٠٤هـ - ١٩٨٣م،

ج ٧، ص ٢٥٣.

(١) شرح المفصل، ج ٢، ص ٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ١٩.

وإنَّ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَانَسِقًا * ففيه وجهانٌ ورفعٌ يَنْتَقِي
ويشرح ابن عقيل: أي: إنما يجب بناء المنسوق على الضم إذا كان مفرداً معرفة
بغير "أل" فإن كان بـ "أل" جاز فيه وجهان: الرفع والنصب، والمختار عند سيبويه
ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف، ولذا قال "رفع ينتقي"، أي يختار، فتقول:
يازيد والغلام بالرفع والنصب،

ومنه قوله تعالى: "يا جبال أوبي معه والطير" برفع الطير ونصبه^(٣)
وخلاصة القول في هذه الجزئية أن سيبويه وابن عصفور وابن مالك وغيرهم يجيزون
الرفع والنصب في "يازيد والغلام" ويختارون الرفع، وأبو عمرو بن العلاء يختار
النصب، والمبرد مذهبه كمذهب أبي عمرو إلا أن تكون الألف واللام للمح الصفة
فإنه يختار مذهب سيبويه، إلا أن يكون المنادى نكرة فإنه لا يجيز إلا الرفع.
وإذا كانت إضافة المنادى إلى ياء المتكلم كـ "يا غلامي" فللعلماء فيه
مذاهب: (١)

يجيز ابن عصفور "يا غلامي" سماعاً على الأصل، والثانية "يا غلامي"،
ومنها قولان، أحدهما: أنه "يا غلامي" ثم سكن تخفيفاً، والأصل الحركة لأن ما كان
من المبنيات على حرف واحد لا يبنى إلا على حركة والآخر: أن التسكين هو
الأصل، لأن الذي بُنى على حركة إنما كان لتعذر الابتداء به، وأما إذا كان متصلاً
بغيره، فلا بد أن يكون ساكناً كالتنوين وهاء السكت، والثالثة: يا غلام فتحذف الياء
وتجتزئ بالكسرة عنها. والرابعة: "يا غلاماً"، وذلك أنه كره حذف حرف لمعنى، وكره
الثقل وهو الكسرة مع الياء، واللغة الخامسة: "يا غلام"، ويرى ابن عصفور أن هذه
اللغات على مراتب الفصاحة، أفصحها "يا غلام" لكثرة الاستعمال ويليه في الفصاحة

(٣) شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٦٨.

(١) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ١٩٧-٢٠٢.

"ياغلامي" لتوسطه، ثم يليه "ياغلاما" وياغلامي وأقلها ياغلام لأنه ليس على الياء دليل. ويقول ابن هشام: "أعلم أن للعرب لغات أجودها أن تقول: "ياغلام أقبل"^(٢) ويخالفه ابن يعيش بقوله: متى أضافوا المنادى إلى "ياء النفس" ففيه لغات: أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو "ياغلام أقبل" مستشهداً بقوله تعالى: "يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ"^(٣)، ويثبت ابن يعيش أن لغات العرب في هذه المسألة أربع لغات، وليس كما ذهب ابن عصفور في أنها خمس لغات، مستدلاً بالشواهد السماعية الآتية: يقول: "واللغة الثانية" إثبات الياء في غلامي، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ "ياعبادي فاتقون" فأثبت الياء لأنها اسم بمنزلة زيد إذا أضفت إليه فكما لا تحذف "زيداً" في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس إثباتها بالمختار.

اللغة الثالثة: أن تقول "ياغلامي" بفتح الياء وهو الأصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في "أخوك وأبوك" والإسكان فيها ضرب من التخفيف.

اللغة الرابعة: أن تبدل من الياء ألفاً لأنها أخف وذلك أنهم استنقلوا الياء وقلبها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحة، وكانت الياء متحركة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا: "ياغلاما"، وإذا وقفوا ألحقوا الهاء للسكت، فقالوا: "ياغلاماه"، من يقول ياغلاماه قليل لأن الألف بدل من الياء، وليس الاختيار ياغلامي حتى تبدل فيها الألف على لغة طيء يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً فيقولون في "فنى فنا"، وإذا ساق ذلك في غير النداء ففي النداء أولى لكثرة استعماله^(١). يثبت ابن هشام الأوجه السماعية التي جاءت عليها الكلمة في النداء ويرى أنها ست لغات: أحدهما: "ياغلامي" بقوله تعالى "يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ"^(٢)

(٢) المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٩٧، ٢٠٢.

(٣) سورة الزمر، ١٦.

(١) شرح المفصل، ج ٢، ص ١١.

(٢) سورة الزخرف، ٦٨.

الثانية: " يا غلام" بحذف الياء الساكنة، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها: قال تعالى: "يا عباد فاتقون" (٣) الثالثة: يا غلامُ " بضم الحرف الذي كان مسكوراً لأجل الياء وهي لغة ضعيفة قُرئ: "ربُّ أحكم بالحق" (٤) الرابعة: "يا غلامي" بفتح الياء: قال تعالى: "قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ" (٥). الخامسة: " يا غلاماً" بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال تعالى: " يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ" (٦)

السادسة: "يا غُلامَ" بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها (٧)

يقول ابن مالك:

واجعل مُنادى صَحَّ إن يُضيف ليا * كعبدِ عَبدِي عَبدٌ عَبدًا عَبدِيًّا

ظاهر كلام ابن مالك أنه إذا جاء المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم ففيه أوجه: حذفها وإثباتها وهو الأكثر كما يرى المصنف، وقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة، وإما قلبها ألفاً وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحة، وإما إثبات الياء محركة بالفتح كما يروي ذلك سيبويه بقوله: "اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين لأنها بدل من التنوين ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً فحذُف وتُرك آخر الاسم جراً ليفصل بين الإضافة وغيرها وصار حذفها هنا

(٣) سورة الزمر، ١٦.

(٤) سورة الأنبياء، ١١٢.

(٥) سورة الزمر، ٥٣.

(٦) سورة الزمر، ٥٦.

(٧) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٠ هـ -

٢٠٠٠ م، قدم له د. أميل يعقوب، ص ١٩٢ - ١٩٣.

لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة من الياء، ولم يثبتوا حذفها إلا في النداء.

ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها، وكانت الياء حقيقية بذلك لما ذكرت لك إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً في النداء وذلك في قوله تعالى: "يَا عِبَادِ فَأَنْتُمْ" ^(١)، وبعض العرب يقول "ياربُّ أغفر لي" و "يا قومُ لا تفعلوا" وأعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل تقول: "يا غلامي أقبل، وكذلك إذا وقفوا" ^(٢) يرى ابن عصفور أن الحذف في النداء شبيه بالترخيم في غير النداء وكلاهما ورد به السماع مستشهداً بقول الشاعر:

إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته * أو امتدحه فإن الناس قد علموا
بالفتح على لغة من نوى والكسر على لغة من لم ينو ^(٣)، ويخالفه ابن عقيل في سياق التعبير وفي حركة الكلمة بعد الحذف أو الترخيم، فيعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف، ويرى أيضاً في لغة من ينوي ترك الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو السكون. فتقول في جعفر "يا جعف"، وفي "حارث" "يا حار" مستشهداً بقول الشاعر:

يا حار لا أرمين منكم بداهية * لم يلقها سؤفة قبلي ولا ملك
وإذا رخت على لغة من لا ينو أي "لا ينتظر" عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً فتبنيه على العلم وتعامله معاملة الاسم التام فتقول "يا جعف" و"يا حار"، وفي "ثمود" بلغة من ينتظر "يا ثمود" بواو ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر:

^(١) سورة الزمر، ١٦.

^(٢) الكتاب، ج ٢، ص ٢١٠.

^(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٧٧، شواهد شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٢.

يا ثمي فتقلب الواو والضمة كسرة لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياءً والضمة كسرة.^(١)

يورد ابن الأنباري الرأي نفسه يقول: "إن المرخم يبني على الضم ويجوز أن يبقى على حركته وسكونه لأنهم لو قدروا بقية الاسم المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فبنوه على الضم نحو: "ياحار، ويا مال"^(٢) ويوافقه ابن هشام على حذف الآخر وترك ما قبل المحذوف على حركته، ويرى أن الوقوف على الكسر أفصح لأنه الأكثر في كلام العرب،^(٣) وياحار بالكسر، باسقاط التاء من آخره وترك الراء مكسورة كما يقول حسان بن ثابت^(٤)

حارُ بن كَعْبٍ أَلَّا أَحْلَمَ تَرْجِرْكُمْ * عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ

أراد ياحارث فاسقط حرف النداء لقرب المنادى منه وحذف التاء من حارث للترخيم^(٥). وهذا بالطبع وفاقاً لما ذكره ابن عصفور في مشابهة الحذف في النداء والترخيم في غير النداء. ويقول السيوطي: وفي المرخم لغتان: الانتظار وهو نية المحذوف وترك الانتظار، وهو عدم نيته، والأول أكثر استعمالاً، وأقواهما في النحو، وجاء عليه ما قرئ: "ونادوا يامال" وقول الشاعر:

ياحار لا أرمين منكم بداهية.

(١) شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٩٣.

(٢) أسرار العربية، ص ١٣٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، مصر، ١٩٧٦م، تحقيق على محمد البجاوي، ج ١، ص ١١٤١ - ١١٤٢. الجماخير: جمع جمخور وهو العظيم الجسم: القليل العقل، الجوف: جمع أجوف وهو الواسع الذي لأرى له. شرح ديوان شواهد الكتاب ج ٢، ص ٧٣، وشرح المفصل ج ٢، ص ١٠٢.

(٤) شرح ديوان حسان بن ثابت، بيروت، دار الكتاب العربي ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ضبطه وضبط الديوان عبدالرحمن البرقوقي، ص ٢٦٦.

(٥) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٢٥١.

ثم إذا انتظر فلا يغير ما بقى على حركته وسكونه، فيقال: ياجعَف، ولا يُعل فيقال في ثمود "ياثمو".^(١) لعل اختلاف الشاهد السماعي في قراءة الآية الكريمة دليل على اعتماد السماع في الأثر اللغوي الممتد أصلاً في توجيه القاعدة النحوية، حيث يورد العكبرى أن الوقوف على الكسر قرأ به النبي " صلى الله عليه وسلم"^(٢) ، وأورد أبو حيان قراءة الكسر ونسب قراءة الضم "يامال" بالبناء على الضم إلى أبي السرار الغنوي، بجعله له اسماً على خياله.^(٣) يذكر سيبويه جملة الوجوه التي يكون عليها الحرف بعد الحذف ولعله يختار الكسر وذلك واضح من سياق كلامه . يقول: " وأعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً نحو قولهم "في ياحارث: ياحار"^(٤) يذهب ابن يعيش إلى اختيار الضم والكسر معاً ويفصل في أنواع المرخم. حيث يرى أن المرخم مفرداً أو مركباً على ضربين: أحدهما: ما يحذف منه في النداء إلا حرفاً واحداً نحو: قولك: "في حارث"، ويجوز فيه الضم والكسر وذلك وفقاً للآتي:

يقول مهلهل بن ربيعة:

يا حارُ لا تجهل على أشياخنا * لم يُلَقِها سوقةً قَبْلَى ولا مَلَكُ

ينشد بكسر الراء وضمها، وكما سمع ذلك في قراءة بعضهم قارئاً "ونادوا يا مالُ ليقض علينا ربك"، فقال ما أشغل أهل النار على الترخيم، فقال: ذلك لأنهم لا يقدرّون على التلفظ بتمام الكلمة لضعف قواهم. والثاني: ما يحذف منه في الترخيم حرفان وذلك شيئان أحدهما: ما كان في آخره زائدتان زيدتا معاً، فمن ذلك ما كان في آخره ألف ونون نحو "مروان - يامرو"، وأمّا حرف صحيح ومدة قبله وذلك في

(١) همع الهوامع، ج٢، ص ٦٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ١١٤١ - ١١٤٢.

(٣) تفسير البحر المحيط، ج٨، ص ٢٧، ٢٨.

(٤) الكتاب، ج٢، ص ٢٤١.

مثل منصور، فما كان آخره حرفاً أصلياً وقبله حرف مد زائد فإنك تحذف الأصل وما قبله من الزائد معاً وتجريهما معاً مجرى الزائدين إذا بقي بعد حذفها ثلاثة أحرف نحو: "عمار ومنصور" تقول: "يامنص وياعم" وذلك لأنهما جريا مجرى الزائدين وذلك من حيث أن الأصل يحذف للترخيم لأنه طرف كما يحذف الزائد الثاني من مروان ونحوه^(١).

يوافق ابن الأتباري رأي بعض الكوفيين بجواز الترخيم في الأسماء على الإطلاق^(٢). يعترض ابن هشام على تعميم الترخيم في الأسماء فيقول: "وإن كان الاسم على أربعة أحرف وكان ثلثه الياء الزائدة أو الواو أو الألف ورخمته لم تحذف الواو، ولا الياء ولا الألف في ترخيم "ثمود" .. "ياثمو" لأن الثلاثة أقل الأصول فيبقى الاسم على أقل من ثلاثة أحرف ولا يحذف منه شيء لأنك تبقى الاسم على أقل من ثلاثة لأنها أقل الأصول^(٣).

يجوز سيبويه ما يحذف منه في الترخيم حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد في عثمان: "ياعثم" وفي مروان "مرو" مستشهداً بقول الفرزدق^(٤).

يَا مَرُورَ إِن مَطِيتِي مَحْبُوسَةٌ * تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرُبُّهَا لَمْ يَبْأَسِ

معتبراً أن الألف والنون حذفتا للزيادة وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفهما^(٥)، كما يجيز ذلك ابن عصفور ولكنه يعترض على الفراء في أن كان الحرف الثالث ساكناً مثل

(١) شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن الأتباري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، قدم لم ووضع هوامشه، حسن حمد، بإشراف أميل بديع يعقوب، ج ١، ص ٣٣٢ م. "٤٩"

(٣) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٢٥٤.

(٤) البيت من شواهد الكتاب ج ٢/٢٥٧، شرح المفصل، ٢/٢٢٠. - الحباء: العطاء، ولم أقع عليه في ديوانه.

(٥) الكتاب، ج ٢، ٢٤١ - ٢٥٧.

"هرقل"، فيرى الفراء يجوز ترخيمه على لغة من "لم ينو تقول "هرق" وعلى لغة من نوي تقول "ياهر"، حيث يرى ابن عصفور هذا فاسد من غير وجه لأن فيه رد الاسم إلى حرفين وذلك لم يسمع من كلام العرب.^(١)، كما يرى ابن عصفور في ترخيم المتحرك الوسط "ياحَكَ" وباعُ في ترخيم حكم وعمر هذا لم يسمع والقياس يدفعه لأنه تغيير لا يُحتاج إليه لأن الترخيم أولاً غير جائز^(٢). ويذهب إلى منعه الكسائي لأنه لم يرد به سماع ولا يقبله قياس ووافقه السيوطي^(٣). ولعل هذا كله يوافق ما ذهب إليه ابن هشام في معرض رده على من يرى أن الترخيم في الأسماء على الإطلاق. يرى السيوطي أن الحذف في "حارثة" بالتاء هكذا ورد به السماع في:

إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته * أو امتدحه فإن الناس قد علموا

أي: حارثة^(٤)، ويحذف مع الآخر أيضاً ما قبله من حرف لين ساكن زيد قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه سواء كان الآخر صحيحاً أصلياً أم زائداً أم حرف علة بشرط ألا يكون هاء تأنيث فيقال في "منصور" ومروان وأسماء "يامنص ويامزو ويا أسم"^(٥).

يقول ابن هشام في ترخيم الخماسي نفس الرأي "في ترخيم ما كان قبل آخره" ياء أو واو أو ألف زوائد، وكان الاسم بالزوائد على خمسة أحرف حذفت آخر حرف منه وحذفت منه الزوائد في ترخيم "مسعود" مَسْعُ، فإذا رخت اسماً على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان حذفتها جميعاً للتخيم لزيادتها واستغنى الاسم عنهما لزيادتهما وذلك مثل:

(١) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج٢، ص ٢١٧.

(٢) المرجع نفسه، ج٢، ص ٢١٦.

(٣) همع الهوامع، ج٢، ص ٦١.

(٤) المرجع نفسه، ج٢، ص ٦٣.

يا سَلَمَ صَبِراً على ما كان من حدثٍ * إنَّ الحوادثَ مُلْقَى ومُنْتَظَرُ^(١)
أراد سلمان، وفي مروان "يامزُو".

يامزُو إن مَطِيتي محبوسةٌ * ترجو الجِباءَ ورُبُّها لم ييأسَ
فحذف النون للترخيم، ثم حذف الألف لزيادتها واستغنى الاسم عنها لإبقائه على
ثلاثة أحرف^(٢).

ويتحدث ابن مالك قائلاً:

ومع الآخر أ حذف الذي تلا * إن زيد ليناً ساكناً فكملاً

أربعة فصاعداً والخُلفُ في * واو وياء بهما فتحٌ فُفي

ويشرح ابن عقيل ما سبق بقوله: يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً ليناً
- حرف لين ساكن رابعاً فصاعداً، نحو: عثمان - منصور "يا عُنْثُ يامْنُصُ"^(٣).

ويقول السيرافي مفصلاً: "لما كانت حال الحرف الأصلي في "منصور

وعمار" قد وجب حذفه لأنها طرف الأسماء صارت هذه الحروف الأصلية في

الحذف كالزائد الثاني من الزائدين بمنزلة الزائد الذي قبل الحرف الأصلي وقد ساوى

الزائدان؛ الزائد الأصلي، وقد وجب حذف الزائدين، فوجب حذف الزائد الأصلي"^(٤).

يرى الأعلام أن "أسماء": عند سيبويه "فعلاء" لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معاً

فحذفتا في الترخيم في مروان معاً وشاهده السماعي قول الشاعر:

يا أَسَمَ صَبِراً على ما كان من حدثٍ * إنَّ الحوادثَ مُلْقَى ومُنْتَظَرُ

(١) من شواهد الكتاب، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٢٥٥.

(٣) شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٩٣.

(٤) الكتاب، ج ٢، ص ٢٦٠.

"أسم": ترخيم أسماء^(١)، هذا فيما كان آخره ألف التأنيث "ياحمر وياصحر"، يا "أسم" اسم امرأة .

قفي فانظري ياأسم هل تعرفينه * أهذا المغيري الذي كان يُذكر
يعني: أسماً: (٢) .

أمّا ماكان آخره تاء التأنيث يروى ابن الأتباري: أنه يجوز ترخيم مافيه علامة التأنيث، لأنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم، وليس من بناء الاسم فجاز حذفها معتبراً أن "حارث" ترخيم "حارثة".

وإن ابن حارث وإن اشتق لرؤيته
يريد: " ابن حارثة"^(٣) ويذهب السيوطي إلى ترخيمه على وجه الإطلاق، وابن عصفور يمنع ذلك كما يزعم أنه لا يجوز ترخيم "قلمعة" لأنه كناية عن المجهول^(٤).

كما أجاز سيبويه حذف ما قبل هاء التأنيث نحو: "عثمانية يا عثم" ^(٥) لأنه ورد به السماع في قول الشاعر:

أحار بن بدر قد وليت ولاية
يريد: حارثة بن بدر^(٦)

(١) المرجع نفسه، ج٢، ص ٢٥٨.

(٢) شرح المفصل، ج٢، ص ٢٢، وأورد ابن هشام هذا الشاهد في ترخيم سلمان، شواهد الكتاب. ج٢، ص ٢٥٨.

(٣) أسرار العربية، ص ١٣٤.

(٤) همع الهوامع، ج٢، ص ٦١ - ٦٢.

(٥) الكتاب، ج٢، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٦) همع الهوامع، ج٢، ص ٦٥، وتماثته: فكن جُرذاً فيها تخون وتسرق.

ويروي ابن هشام ذلك ويقول في ترخيم عائشة "يا عائش" (٧) وأحياناً يفتقون على الهاء دون التاء، يحكي سيبويه "يا حرمله" في الوقف، يريد يا حرملة (١). لم يوافق ابن عصفور على هذا الوقف لأن هذا لم يسمع ولا يقاس عليه، ويرى لا بد من الهاء لأنهم عرفوا على حذف التاء وهي حرف معنى، فكرهوا أن تذهب بالجملة، فأرادوا أن يكون في الوقف معوضاً منها، ولا يجوز عدم التعويض إلا في ضرورة شعر (٢) ومن الترخيم الذي جرى سماعاً مما رواه ابن عصفور في حذف التاء. قول جرير: (٣)

ألا أضحت حبايلكم رما * وأضحت منك شاسعة أمما

يرى ابن عصفور جواز هذا النوع من الترخيم على لغة من ينو (٤). والرأي نفسه عند ابن الأنباري -من قبله- بجواز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر (٥). يشترط سيبويه لجواز الترخيم في غير النداء على لغة من ينو وحجته في ذلك أنه حذف في غير النداء والمحذوف في غير النداء يجرى آخره بالإعراب (٦)، وهذا ما يراه البصريون بأنه ترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينو "ينتظر"، وهي في غير موضع الرفع. ويعترض ابن عصفور على من يرد هذه الرواية لأنها غير صحيحة والرواية عنده: "وما عهد كعهدك يا أمما" وبالتالي فالترخيم في النداء.

(٧) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ص ٢٥٣.

(١) الكتاب، ج ٢، ص ٢٤٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٣) ديوان جرير، دار صادر للطباعة والنشر، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، ص ٤٠٧ وقد ورد البيت:

أصبح حبل وصلكم رما وما عهد كعهدك يا أمما. شواهد الكتاب، ج ٢/٢٧٠ - الخزانة ج ٢/٣٦٥ والرمام: البالي.

(٤) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٢٤، ٣، ص ١٨٢.

(٥) أسرار العربية، ص ١٣٣.

(٦) الكتاب، ج ٢، ص ٢٧٠.

ويقول ابن عصفور أن هذه الرواية لا تصمد أمام رواية سيبويه وغيره من البصريين^(٧). ويوافقه ابن هشام على ضعف الرواية وأن هذا في غير النداء وهو سماعي، لأن تقديره: "وأضحت أمانة منك شاسعة".

و مما رخم في غير النداء^(١) ومن الترقيم قول الشاعر:

أُبوحَنَشٍ يُوْرُقْنَا وَطَلَّقَ * وَعِمَارٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا^(٢)

"أثالا" اسم مرخم في غير النداء هذا مذهب ابن عصفور^(٣) وابن الأنباري^(٤) وسيبويه^(٥). وعند غيرهم أن "أثالا" معطوف على الضمير في يورقنا المنسوب كأنه قال: يورقنا ويورق "أثالا"^(٦)، وأنه ليس في كلام العرب أثالة، وإنما هي أثال ونصب على تقدير يذكرني آونة أثالا^(٧).

وبزعم السيرافي أن "أثالا"، ليس على ما قاله المبرد، ولا ما قاله سيبويه لأن قول المبرد يشهد على بطلان القصة، وذلك أن البيت لابن أحمر يرثى قوماً فُقدوا من جملتهم "أثالا"، فآثال على هذا مؤرَّق، لا مؤرَّق، وردَّ قول سيبويه لأن "أثالة" لم يوجد في كلامهم وإنما المحفوظ "أثال"، ويجعل أثالاً في هذا البيت مما نصب بإضمار فعل

(٧) شرح جمل الزجاجة، لابن عصفور، ج ٢، ص ٢٢٤.

(١) الكتاب، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٢) شواهد الكتاب، ج ٢، ص ٢٧٠، الخصائص، ج ٢، ٣٧٨، "طلق وأبوحنش وعمار وأثال أعلام رجال رفقاء الشاعر.

(٣) شرح جمل الزجاجة، لابن عصفور، ج ٣، ص ١٨٣، ١٨٤، الشاهد قوله: أثالا حيث رخم الاسم في غير النداء.

(٤) الأنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٣٠.

(٥) الكتاب، ج ٢، ص ٢٧٠، لا يرى سيبويه أن أثالا، بعد الترقيم ترك على لفظه وإن كان مرفوعاً.

(٦) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور، ج ٣، ص ١٨٤.

(٧) الأنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٣٠.

بدلالة ماتقدم عليه، لأنه إذا أرقه "عباد وطلق" وأبوحنش فقد يذكر "أثالا" لأنه من جملتهم، ويجعله نظير ماذهب إليه الخليل.^(٨)

وفي رأي الباحث أن رواية سيبيويه صحيحة لأنه من الثقة بحيث لا يطعن أحد في شيء مما أنشده من الأشعار المجهولة القائل، ولا تعلق عليه بإتهام أو إنكار . وفي ذلك يقول صاحب الخزانة: " الشاهد المجهول إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل وإلا فلا . ولهذا كانت أبيات سيبيويه أصح الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها".^(٩)

الخاتمة:

وبعد، فهذا بحثٌ مختصرٌ عن مذهب السماع في أصول النحو بين عالمين جليلين، هما: ابن عصفور الإشبيلي وابن هشام الأنصاري في شرحيهما لجمال الزجاجي، ونحسب أننا قد ذكرنا كل ما يتعلق بآراء كلا العالمين في هذا الصدد ولا ندعي الكمال؛ فهو عظيم، وقد نكون زدنا في بعض المعلومات-مثل النداء لكثرتة في الشرحين- ونقصنا في أخرى- لقلتها-، فنسأل الله العلي الأجل أن تكون مادة هذا البحث مدخلاً للمهتمين بهذا المجال، ومن نتائجه: تميز شرح ابن هشام بالإيجاز وكان وافيًا، بينما تميز شرح ابن عصفور بكثرة الموضوعات التي تناولها، وقد حرص ابن هشام على السير في شرحه للسماع وفقاً لترتيب أبي القاسم الزجاجي سواءً بالنسبة لترتيب الأبواب أو ترتيب الموضوعات والقضايا داخل الباب، وأن ابن عصفور -غالباً- ما يفتح كل باب من أبواب شرحه في مذهب السماع وغيره بتعريف لغوي ثم يذكر حداً له ثم يبدأ عقب ذلك في تحليل هذا الحد مستعرضاً كل ما قيل فيه من آراء ومناقشاً لهذه الآراء، حتى يصل إلى اقتناع بأحد هذه الآراء فيرجعه على غيره أو يعدل ويبدل في بعضها لتصير إلى ما يراه مقنعاً أو لا يجد في هذه الأوجه ما يقنعه فيخلص إلى رأي خاص به، ومن طرائقه أنه يكثر من ضرب الأمثلة وسوق الشواهد للمسألة الواحدة وهي طريقة من شأنها تثبيت القاعدة في ذهن السامع وتقريبها إلى

(٨) شرح جمال الزجاجي لابن عصفور، ج٣، ص ١٨٤.

(٩) خزانة الأدب، ج ١ ص ٨.

فهمه ولكن ذلك مشروط بعدم الإكثار من التمثيل كثرة تنسي جوهر القاعدة، و كانت طريقته في عرض آراء النحويين وأفكارهم وتعليقاتهم واختلافاتهم واعتراضاتهم وما قدموه من بين يدي هذا من الحجج والبراهين تتمثل غالباً في أنه يبدأ بذكر رأي البصريين ممثلاً في سيبويه ثم يستعرض بعد ذلك آراء النحويين الآخرين من متقدمين ومتأخرين فيناقش ويحاول ويحلل ثم يرجح ما يرى أنه الصواب، وأحياناً لا يرجح بل يكتفي بالسرد فقط، لأنه ربما يرى أن هذه الآراء متكافئة، وقد حوى هذا الكتاب - جمل الزجاجي - كثيراً من الآراء النحوية والنصوص مما يجعله خزانة لما ظن أنه اندثر في تراث العربية، فنوصي بالرجوع إليه ودراسته دراسة مستفيضة للخروج بقواعد تعين الدارسين، والمختصين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ١- أسرار العربية، ابن الأبنائي " أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد"، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، طبعه (١) ١٤٨١هـ - ١٩٩٧م.
- ٢- أساس البلاغة، الزمخشري، بيروت، دار صادر، طبعة (١) ١٤١٢-١٩٩٢ .
- ٣- الأغراب في جدل الإعراب، " أبو البركات الأنباري " دمشق، مطبعة الجامعة، تحقيق سعيد الأفغاني، بدون طبعه، ١٩٦٧م
- ٤- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، القاهرة، مطبعة السعادة، تحقيق أحمد محمد قاسم، طبعة (١) ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، بيروت، دار الكتب العلمية، قدم له ووضع هوامشه حسن حمد، إشراف أميل بديع يعقوب، طبعة (١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ٦- التبصرة والتذكرة ، الصيمري، دمشق، در الفكر، تحقيق فتحي احمد مصطفى، طبعة (١)، ١٩٨٢م .
- ٧- التبيان في إعراب القرآن، العكبري " أبو القاسم عبدالله بن الحسين"، مصر، تحقيق محمد البجاوي، بدون طبعة، ١٩٧٦م .
- ٨- تفسير البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، " محمد بن يوسف " بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، طبعة (٢)، ١٣٠٤هـ - ١٩٨٣م .
- ٩- خزانة الأدب، البغدادى " عبد القاهر بن عمر " مصر، الهيئة العامة للكتب، تحقيق عبدالسلام محمد هرون، طبعة (٢) ١٩٧٩م.
- ١٠- الخصائص، ابن جنى "أبو الفتح عثمان بن جنى"، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق عبدالحميد هنداوي، طبعة (١) ١٤٢١ - ٢٠٠١م

- ١١- ديوان الحطيئة " جرول بن أوس بن جوبة بن مخزوم" القاهرة، مطبعة المدنى، تحقيق نعمات محمد أمير طه، بدون طبعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ١٢- ديوان جرير، "بن عطية الخطفى"، دار صادر للطباعة والنشر، تحقيق كرم البستاني، بدون طبعة، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ١٣- ديوان طرفة بن العبد "سفيان بن مالك"، بدون طبعة، ١٩٠٠م.
- ١٤- ديوان ليبد بن ربيعة العامري، بيروت، دار صادر بدون طبعة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- ١٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بيروت، دار المعرفة، علق عليه أحمد طعمة حلبى، طبعة (٢) ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- ١٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت، دار الكتب العلمية، تقديم حسن حمد، بدون طبعة، ١٤١٩ - ١٩٩٨م .
- ١٧- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، "أبو عبدالله محمد جمال الدين"، دار المأمون للتراث، تحقيق عبدالمنعم هريدى، بدون تاريخ طبعة .
- ١٨- شرح المفصل، ابن يعيش "موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى"، بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ طبعة .
- ١٩- شرح جمل الزجاجى، ابن عصفور "أبو الحسن على بن مؤمن" بيروت، دار الكتب العلمية، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فوار الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، طبعة (١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٢٠- شرح جمل الزجاجى، ابن هشام، بيروت، عالم الكتب، دراسة وتحقيق على محسن عيسى مال الله، طبعة (٢)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢١- شرح ديوان حسان بن ثابت، بيروت، دار الكتاب العربى، ضبطه عبدالرحمن البرقوقي، بدون طبعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- ٢٢- القاموس المحيط، الفيروز آبادي " مجد الدين بن يعقوب " مصر، شركة فن الطباعة، طبعة (٥) بدون تاريخ .
- ٢٣- قطر الندي وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، بيروت، دار الكتب العلمية، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، أميل يعقوب، طبعة (٢) ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٤- الكتاب، سيبويه، " أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر "، بيروت، دار الجيل، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هرون، طبعة (١) بدون تاريخ.
- ٢٥- كتاب التعريفات، الجرجاني "علي بن محمد بن علي الحسين"، بيروت، دار الكتب العلمية، وضع فهارسه محمد باسل عيون السود، بدون تاريخ طبعة .
- ٢٦- لسان العرب ابن منظور " أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم " دار المعارف، تحقيق عبدالله الكبير، بدون تاريخ طبعة.
- ٢٧- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيده، " على بن إسماعيل ابن سيده، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، تحقيق مصطفى السقا، وحسن نصار، بدون تاريخ.
- ٢٨- المحرر في النحو، الهرمي، مصر، تحقيق منصور على محمد عبدالسميع، دار السلام للنشر ط١، ٢٠٠٥م
- ٢٩- المساعد علي تسهيل الفوائد، ابن مالك، دمشق، دار الفكر، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة (١)، ١٩٨٢م
- ٣٠- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار عمران، ط٣، بدون تاريخ.
- ٣١- المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، بيروت، دار الكتب، بدون طبعة، ١٩٩٩م .
- ٣٢- المقتضب، المبرد " أبو العباس محمد بن يزيد "، القاهرة، تحقيق محمد عبد الخالف عزيمة، بدون طبعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

- ٣٣- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي " عبدالرحمن بن عبدالله "، جامعة قاريونس، تحقيق محمد ابراهيم البناء، بدون طبعة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
- ٣٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق أحمد شمس الدين، طبعة (١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م